

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والسبعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد يورغ شترولي (سويسرا)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة السابعة والسبعين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

ولدي اليوم موضوعان يتعلقان بأسلحة الدمار الشامل تتناولهما الآن هما: الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. واقتراح أن نناقش الموضوعين كلا على حدة، وأن نبدأ بالأسلحة الكيميائية. ولكن قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين على قائمتي للجلسة العامة اليوم، أود باسم المؤتمر وباسمي أن أرحب ترحيباً حاراً بزميل جديد اضطلع مؤخراً بالمسؤولية عن تمثيل حكومته في جنيف، هو السيد فيصل خباز الحموي سفير الجمهورية العربية السورية. وأغتتم هذه المناسبة لأؤكد له تعاوننا الكامل ودعمنا الكبير في أداء مهمته. وأنطلع بوجه خاص إلى العمل معه ضمن فريق رؤساء المؤتمر لهذا العام.

وننتقل الآن إلى المتكلمين اليوم. فباسم مؤتمر نزع السلاح وباسمي أرحب ترحيباً حاراً بالسفير روجليو فيرتر، مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي سيكون أول المتكلمين اليوم.

فقبل تعيين السفير فيرتر من قبل مؤتمر الدول الأطراف في عام ٢٠٠٢ مديراً عاماً، وهي الوظيفة التي أعيد تعيينه فيها في عام ٢٠٠٥ كان قد شغل مناصب رئيسية في السلك الدبلوماسي لبلده لأكثر من ٣٠ عاماً. واكتسب خلال تلك المدة خبرات هائلة في المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة وتناول طائفة كبيرة من القضايا المتعلقة بالأمن الدولي.

وأدعو الآن السيد روجليو فيرتر مدير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للإدلاء ببيان.

السيد فيرتر (مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمح لي أولاً أن أشكركم شكراً جزيلاً على ترحيبكم الحار بي. واسمح لي أيضاً أن أعرب عن امتناني للأمين العام للمؤتمر لحضوره اليوم هنا، والامتنان في الواقع بجميع الزملاء.

السيد الرئيس، اسمح لي أيضاً أن أهنيكم بتوليكم رئاسة المؤتمر متمنياً لكم كل خير لنجاحكم في الوصول بهذا المنصب إلى النجاح - فمؤهلاتكم الشخصية ومهاراتكم الدبلوماسية المعروفة وإسهام بلدكم، سويسرا الرائع في المساعي الدولية من أجل السلم والأمن والتقدم، عمل متميز ظاهر بجلاء في مركزكم كمضيف كريم للمكاتب الأوروبية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

وبالنسبة لي، بصفتي المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فمن الميزات الفريدة أن أتكلم أمام هذا المؤتمر، فهنا وقبل ١٥ عاماً اختتمت المفاوضات على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتحول تطلع البشرية القديم إلى فرض حظر على استخدام السموم كوسيلة حربية إلى واقع معاش. وهنا أرسيت أسس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وكانت تلك اللحظة التاريخية إنجازاً عظيماً لمؤتمر نزع السلاح. وكانت نتاج المساعي التي أججها الرعب الذي ولده استخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب الكبرى وما بعدها، بما في ذلك خلال الحرب الإيرانية - العراقية وميادين التقتيل في حلبجة.

وقد جاءت اتفاقية الأسلحة الكيميائية نتيجة الرؤية المشتركة والجهد المضني والنوايا الطيبة وروح التوفيق التي أبدتها جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. فلدى صياغة الاتفاقية أنشأ المؤتمر صكاً لترع السلاح وعدم الانتشار غير مسبوق في تاريخ تحديد الأسلحة.

فلم يحدث من قبل أن حظر المجتمع الدولي بهذا الشمول فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل مع إنشاء أدوات التحقق الضرورية لضمان الامتثال لهذه المحظورات.

كذلك أوجدت الاتفاقية حقوقاً والتزامات على نطاق واسع لضمان الحظر الفعلي للأسلحة الكيميائية، وعدم عودتها إلى الظهور إطلاقاً، وعدم استخدام الكيميائيين إلا للأغراض السلمية ولصالح البشرية.

وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ هذه الاتفاقية وإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يمكننا أن نحسب ونعيد حساب السجل المتين للإنجازات إذ إننا ندرك أن عدداً من الزملاء سبقونا في هذا المضمار، وسوف أشير إلى هؤلاء في معرض بياني الذي سوف يتجاوز قليلاً ما اعتدنا عليه في نزع السلاح. فرأيت أن من الملائم أن أقدم الدعم الكامل لهذه الهيئة نفسها، فهي كما قلت، بمثابة الأم للاتفاقية وبالتالي للمنظمة.

ويعلم أعضاء هذا المؤتمر عملية المد والجزر التي أثرت في الميدان الواسع لترع السلاح وعدم الانتشار وأثرت أيضاً في عملكم.

وأرى أن ولاية المؤتمر باعتباره المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف لترع السلاح وعدم الانتشار، تشكل الخبرة الخاصة ونوعية التمثيل الدبلوماسي المتوافرة هنا، وتمثل مورداً ثرياً يتعذر تكراره في أي مكان آخر.

ولذا يغمرني الأمل في قدرتكم على اتخاذ القرارات اللازمة لاستعادة نوع الدينامية الذي أدى إلى إبرام الاتفاقية. وهذا ما تدعو إليه هذه الساعة.

فيظل المجتمع الدولي ينظر إليكم، أعضاء مؤتمر نزع السلاح، وكله أمل أن تواجهوا التحديات القديمة والجديدة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. فبالإمكان التصدي بالفعل لهذه التحديات بصورة فعالة عن طريق الحكمة الجماعية المعروف بها مؤتمر نزع السلاح.

وإحراز تقدم كبير وملحوس في قضايا عدم الانتشار وقضايا الأمن أمر بالغ الأهمية للسلم والأمن الدوليين، ويفرض في حالات كثيرة خيارات وطنية صعبة تتطلب الشجاعة والتصميم والتضحية. ولكن التزام الحكمة في هذه القرارات، وهي التي قد لا تتضح في البداية، يعود بفوائد دائمة للأجل الطويل على السلام والتعاون بين الأمم. ولديّ خبرة صالحة، في اعتقادي، في هذه المسألة، لأنني رأست في عام ١٩٩١ فريقاً أرجنتينياً في التفاوض على الاتفاق النووي مع البرازيل، الذي أوجد الوكالة الأرجنتينية البرازيلية لحساب ومراقبة المواد النووية، وأدى ذلك إلى التوقيع في تلك السنة نفسها على اتفاق الضمانات الثلاثي بين الأرجنتين والبرازيل والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذه الخطوات المعلمات هي التي مهدت الطريق لبدء نفاذ معاهدة تلاتيللكو لاحقاً وإلى التوقيع على معاهدة عدم الانتشار من البلدين الأمريكيين الجنوبيين.

ولا يساورني شك في أن هذا المؤتمر سيجد الإلهام في سجله المشرف وسيفعل كل ما يلزم للوفاء بالثقة الخاصة التي وضعت فيه ليس من الدول الممثلة هنا فحسب بل ومن المجتمع الدولي بأسره.

ومن المؤكد أن الاتفاقية - التي هي ثمرة جهودكم الماضية - ثبت نجاحها في تحدي بعض المتشائمين الذين ظنوا أن أي معاهدة تحتوي على هذا الخضم من الأحكام وتؤثر في القطاعات العسكرية والصناعية والحكومات، فضلاً عن القطاع الخاص يمكن أن يصعب تنفيذها.

وعلى العكس من تلك الشكوك فإن نظام نزع السلاح وعدم الانتشار الذي ترسيه الاتفاقية مستمر في زيادة قوته، تدريجياً ولكن باطراد.

وتفخر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعضويتها التي وصلت إلى ١٨٢ بلداً، أي ما يعادل أكثر من ٩٥ في المائة من سكان العالم. وهذا يمثل أسرع معدل للانضمام إلى أي معاهدة لنزع السلاح.

وتشهد المنظمة اليوم بأن قرابة ٢٤ ٠٠٠ طن متري من العوامل الكيميائية قد تم تدميرها. وهذا يمثل ٣٣ في المائة من المخزونات المعلنة في العالم أجمع. ويعمل حالياً أحد عشر معملًا تدمر فيها هذه الأسلحة في خمسة بلدان.

أما عن مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية فهناك نسبة ٩٤ في المائة من ٦٥ وحدة من هذا القبيل أعلن تدميرها في ١٢ دولة طرفاً أو أعلن تحويلها للأغراض السلمية وفقاً للاتفاقية.

ونفذ أكثر من ٣ ٠٠٠ عملية تفتيش أجرتها فرق التفتيش بالمنظمة في أكثر من ١ ٠٨٠ موقعاً صناعياً وعسكرياً في ٨٠ بلداً. وتتم نسبة خمسة وثمانين في المائة من عمليات التفتيش التي تقوم بها على منشآت عسكرية وهي تتعلق بتدمير الأسلحة.

واستفاد أكثر من ٦٠٠ ٥ مشترك من ٥٠٠ نشاط في مجال التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للكيمياء.

واسمحوا لي أن أكون أكثر تحديداً فيما يتعلق بإنجازات وتحديات نزع السلاح طبقاً للاتفاقية. فمن بين الدول الست الحائزة طلبت خمس دول ومنحت تمديدات لمواعيد التدمير. والتمديد الذي منح لأكبر دولتين حائزتين، وهما الاتحاد الروسي والولايات المتحدة هو نيسان/أبريل ٢٠١٢ وهو بموجب الاتفاقية أقصى مهلة ممكنة لإكمال نزع السلاح الكيميائي وبشكل التزاماً رسمياً قبلته جميع الدول الحائزة.

وفي الاتحاد الروسي اكتسب برنامج تدمير الأسلحة الكيميائية زخماً جيداً حيث دخل على خطه مؤخراً عدد من منشآت التدمير الجديدة. وأدى هذا إلى أن تنجز روسيا تدمير ٢٢ في المائة من مخزونها من الأسلحة الكيميائية. وكان هذا الرقم قبل عام واحد أقل من ١١ في المائة، مما يبين الزيادة السريعة التي حدثت مؤخراً في نشاط التدمير.

وتمكنت الأمانة الفنية من الإشهاد على النسبة المئوية الفعلية التي ذكرتها أعلاه بعد التوصل إلى اتفاق رسمي مع روسيا بشأن خطة التحقق الموضوعية لمرفق التدمير في ماراديكوفسكي. ويمثل الاتفاق رداً معقولاً وفعالاً على الحالة التي

ولدتها تكنولوجيا التدمير الرطب على مرحلتين، تلك التكنولوجيا المستخدمة هناك، وشروط التحقق بموجب المادة الرابعة ومرفق التحقق الوارد بالاتفاقية والمتعلق بالتدمير المبرم لكل العوامل السمية والأجزاء المعدنية.

وقد أعربت روسيا عن التزامها بإكمال عملية التدمير وفقاً للاتفاقية ووضعت الخطة اللازمة لتعزيز هذه الضمانات. وإنني أشيد بهذا الجهد وتصميم روسيا على الوفاء بالتزاماتها نحو نزع السلاح.

كما أشيد بالمساعدة المقدمة من بلدان مجموعة الثمانية ومن سائر المانحين دعماً لبرنامج التدمير الذي ينفذه الاتحاد الروسي، وأرجو أن يستمر هذا التعاون الحيوي ويزداد تعزيزه في المستقبل.

أما الدول الحائزة للرئيسية الأخرى، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، فقد دمرت قرابة ١٣ ٠٠٠ طن مستري من عوامل الحرب الكيميائية. وهذا يمثل مجرد ٤٦ في المائة تقريباً من مجموع مخزونات الولايات المتحدة، ويشكل علامة بارزة في حملة التدمير التي تنفذها الولايات المتحدة. وتبرز هذه النتائج أيضاً تقييد الولايات المتحدة بالامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

وقد بدأت الولايات المتحدة تدمير ترسانتها من الأسلحة الكيميائية قبل بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة لها. ولم تتراجع في ذلك أبداً. ومع الحجم الكبير للنظم والقوانين والاعتبارات الأخرى المصممة من أجل سلامة تصريف المواد السمية، لم يكن ثمة بد من ظهور المشاكل التقنية والقانونية في عملية القضاء على هذه الكميات المهولة من عوامل الحرب الكيميائية. والولايات المتحدة المصممة على الوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب الاتفاقية تظل على عزمها. وقد ظلت من المقدمين الرئيسيين للمساعدة الهامة للدول الحائزة الأخرى، وبذا تعاونها على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وتحقيق أغراضها الأساسية.

وإذا كانت أهمية أحكام الاتفاقية المتعلقة بمواعيد التدمير واضحة للعيان فإن من محاسن هاتين الحائزتين الكبيرين، الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية أنهما لم تترددا في إرادتهما بذل كل جهد ممكن للتقيد بالتزامهما رغم العقوبات المالية والبيئية وأحياناً القانونية المحلية.

أما عن الحائزين الآخرين، فقبل أسابيع قليلة، وفي ١١ تموز/يوليه أصبحت ألبانيا أول بلد يدمر مخزونه من الأسلحة الكيميائية تدميراً شاملاً. وصادف البلد في سعيه لبلوغ هذا المعلم صعوبات فنية خطيرة، بل وأوشك أن يتجاوز الموعد المحدد. ولكنه ثابر على أداء المهمة، وبمساعدة من عدد من الدول الأطراف الأخرى تمكن من تحقيق الهدف. وهذا يشكل أسلوباً ملموساً لبلوغ أهداف الاتفاقية، فيجب علينا جميعاً أن نهنئ ألبانيا من قلوبنا.

كما يجب أن نشيد بالحكمة والإحساس بالتوازن اللذين ظهرا في معالجة هذه المسألة في المجلس التنفيذي للمنظمة، وأن نرحب بإتاحة الاتفاقية قدراً من المرونة يكفي للتعامل بفعالية وبأسلوب بناء مع الحالات الشبيهة بعدم قدرة ألبانيا، لأسباب خارجة عن إرادتها، على الوفاء بموعد غير قابل للتمديد.

وأود أن أتوجه بالشناء على مساعي البلدين الآخرين، الهند ودولة طرف، اللذين شرعا في مهمة القضاء على أسلحتهم الكيميائية بإصرار عنيد. ونتيجة لهذا دمرت الهند بالفعل ٨٤ في المائة من مخزونها الكيميائي، وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٩ يتوقع أن تبلغ هدف التدمير بنسبة ١٠٠ في المائة.

وأنجزت الدولة الطرف الأخرى تدمير ٩٢ في المائة من مخزونها ويتوقع أن تنهي هذه العملية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

وإنني أشيد بهما لاخلاصهما ولما تبدلانه من جهود.

وأستطرد قائلاً إن مخزونات الجماهيرية العربية الليبية من الأسلحة الكيميائية يتوقع تدميرها بحلول عام ٢٠١١، بعد إجابة مؤتمر الدول الأطراف لطلب تمديد مواعيد التدمير الوسيطة والنهائية. وأبلغت ليبيا مؤخراً مجلسنا التنفيذي بأنها تنهي الترتيبات لإنشاء مرفق التدمير المطلوب لإكمال هذه المهمة في هذه المواعيد المحددة.

وخلاصة القول إنه قد تحقق تقدم كبير من جانب معظم الدول الحائزة. ومع هذا فكما نعلم جميعاً، تبقى كميات كبيرة لدى الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية يتعين تدميرها، وبصفة أخص في روسيا. وقد أزف الوقت ويبقى عبء كبير من الصعاب التقنية والمالية وكذلك أعباء الأمان والصحة والبيئة، تنتظر المواجهة.

ومع ميزة الإدراك المتأخر والخبرة الفعلية في التعامل بأمان مع مخزونات الأسلحة الكيميائية، ربما استطعنا أن نعتبر المواعيد التي حددت لتدمير الأسلحة الكيميائية مواعيد مهمة. فهذه الأسلحة بعض من أشد المواد السمية والخطرة التي ابتدعت وأنتجت، وثبت أن القضاء عليها بطريقة آمنة بالنسبة للبشر وللبيئة، مهمة ملحة وباهظة التكاليف.

وعلى أي حال فنحن نتشجع بالالتزام السياسي القوي الواضح بالاتفاقية الذي أبدته الدول الحائزة جميعها بأن اعترفت بالتزامها الرسمي بالتدمير الكامل بحلول ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وإذا كانت سرعة تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية لم تتناسب مع التوقعات الأولية العالية، ونتيجة لهذا برزت شواغل مفهومة، فإننا نظل على إصرارنا على بلوغ هدفنا وهو تخليص الكوكب تماماً من الأسلحة الكيميائية. والواقع أننا لا يساورنا شك على الإطلاق في أن المخزونات الحالية إلى فناء.

وأضاف أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تسعى إلى وضع نظام شامل، لا لزرع السلاح فحسب بل ولأغراض عدم الانتشار. فيتعين على كل دولنا الأطراف أن تكرر نفسها لوضع وتعزيز تدابير إدارية وتشريعية، وفق ما تتطلبه الاتفاقية.

ولا بد من ذلك لضمان تفعيل أحكام الاتفاقية التي تتطلب إعلانات منتظمة ورقابة على الصناعة وضوابط لنقل المواد الكيميائية، وتدابير تنظيمية لتحديد وتتبع المواد الكيميائية التي تثير القلق، في كل دولة طرف على حدة. ومن الأمور الحيوية أيضاً أن تكون هذه الدول قادرة على كشف أي انتهاك من جانب مواطنيها أو أي انتهاك في أي منطقة تابعة لولايتها أو تحت سيطرتها، ومتابعة ذلك وملاحقته.

ومن الدروس المستفادة الواضحة بعد عشر سنوات من نفاذ الاتفاقية، أن عمليات التفتيش ليست الآلية الوحيدة لضمان الثقة في الامتثال. فعندما تكون لدى الدولة الطرف سلطة وطنية راسخة، وقوانين ونظم جيدة شاملة، نشعر جميعاً بالأمان والاطمئنان. كما أن هذا يسهل حل مسائل سوء الفهم التي قد تنشأ - والواقع أنها بدأت تنشأ بشكل متواتر - وعلى سبيل المثال، أثناء عمليات التفتيش على الصناعة، وبذا تتلافى المشاكل التي قد تؤدي إلى شواغل تتعلق بالامتثال.

وعليّ أن أذكر أنه يلزم قدر كبير من العمل في هذا المجال تقوم به المنظمة ودولها الأطراف. فنحن نعلم أنه على الرغم من مرور عدة سنوات لا يزال المجال فسيحاً أمام تحسين الهياكل الأساسية الوطنية والتشريعات اللازمة لتطبيق نصوص عدم الانتشار الواردة في الاتفاقية، في كثير من الدول الأطراف.

ومن مظاهر الزخم الرئيسي في جهودنا الرامية إلى تعزيز التنفيذ الوطني للاتفاقية ما قدمه المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، المعقد في عام ٢٠٠٣، الذي اعتمد خطة عمل لتعزيز فعالية التنفيذ الوطني على الصعيد العالمي.

ومنذ ذلك الحين حدثت زيادة مطردة في عدد الدول الأطراف التي استهلت التدابير الإدارية وشرعت في عملية سن التشريعات المناسبة بما في ذلك التشريعات الجزائية. وزاد عدد الدول الأطراف التي سنت تشريعات شاملة، من نحو ٥٠ دولة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى ٧٧ دولة في الوقت الحاضر، وأبلغت ١١٩ دولة طرفاً الأمانة بالتدابير التشريعية والإدارية التي اعتمدها. ومن بين هذه الدول قدمت ١٠٢ نصوص تشريعاً للتنفيذ.

وفي الوقت نفسه زاد عدد الدول الأطراف التي عينت أو أنشأت سلطاتها الوطنية - وهي خطوة مطلوبة بموجب الاتفاقية - بحلول منتصف عام ٢٠٠٧ إلى ١٧٢ دولة، من بين ١٨٢ دولة طرفاً - أي ٩٥ في المائة من مجموع الدول الأطراف. وإذا كانت هذه الأرقام تمثل تقدماً مرضياً في تنفيذ خطة العمل فمن الواضح أن مزيداً من العمل يتعين القيام به لضمان التنفيذ المحلي للأحكام الرئيسية في الاتفاقية.

كذلك تبذل المنظمة الجهود في التنفيذ الكامل للمادتين العاشرة والحادية عشرة من الاتفاقية، وهما اللتان تغطيان التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي. وهذان مجالان لهما أهمية خاصة لدولنا الأعضاء الكثيرة ذات الاقتصادات النامية أو التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وأضاف يقول إن التهديدات الأمنية المعاصرة، بما في ذلك إمكانية استخدام الفاعلين من غير الدول أسلحة كيميائية، أوجدت اهتماماً مجدداً بقدرة المنظمة على تنسيق تقديم المساعدة في حالات الطوارئ إلى الدول الأطراف في حالة تعرضها إلى أي هجوم أو تهديد بهجوم بالأسلحة الكيميائية. كما أن دولنا الأطراف تتوق إلى بناء قدراتها الوطنية على التعامل مع التهديدات أو الحوادث الفعلية التي تنطوي على استخدام أسلحة كيميائية أو مواد كيميائية سمية. ونحن نعمل جادين على تعزيز تلك القدرات.

أما القلق الخاص الذي يساور البلدان النامية بوجه خاص في هذا الصدد فهو يعكس تنامي الوعي بالتلاحم بين الأمن والتنمية، وهو أمر لم يكن واضحاً بالضرورة خلال المفاوضات على الاتفاقية.

وفي ذلك السياق فإن الاعتداءات المتكررة بالكلور التي ارتكبت مؤخراً في العراق لقتل وإصابة المدنيين الأبرياء، تعد تذكيراً قوياً بالأخطار التي تشكلها إساءة استخدام المواد الكيميائية السمية، حتى أكثرها شيوعاً، على أمننا، وأهمية السعي إلى تحقيق الأهداف التي تنشدها الاتفاقية.

ولئن كانت الاتفاقية ليست معاهدة لمكافحة الإرهاب، فإنها تسهم في هذا المجال. وهذا صحيح من خلال تنفيذها بشكل كامل، حسبما اتفق عليه مجلسنا التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عقب الاعتداءات الإرهابية الآتية على الولايات المتحدة وكذلك في سياق تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ في عام ٢٠٠٤. فهذا القرار يفرض التزاماً على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تعتمد سلسلة من التدابير القانونية والإدارية الملموسة لمنع الفاعلين من غير الدول من فرص الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل. وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية فإن مقتضيات القرار ١٥٤٠ تتزامن مع الالتزامات المبينة في الاتفاقية.

والاتفاقية بتعاريفها القانونية الشاملة وأحكامها الرامية إلى إنشاء آلية قانونية لحظر ومنع الوصول إلى المواد الكيميائية بغير إذن على الأشخاص والجماعات وغيرها من الكيانات إنما تمثل تكملة ضرورية وفعالة للأحكام الواردة في قرار المجلس. ويساعد اعتماد تلك التدابير التشريعية وتنفيذها بالكامل على ضمان الامتثال للاتفاقية وتنفيذها بالكامل وعلى توفير ضمانات بملاحقة ومعاقبة أي منتهك للاتفاقية والإبلاغ عن أي أنشطة معلنة، وعلى المراقبة الصحيحة لعمليات نقل المواد الكيميائية السمية وسلائفها، والتنفيذ الفعال لقواعد خطر نقلها التي تتطلبها الاتفاقية.

وتسهم أنشطتنا للتوعية مع برنامج مستمر للمساعدة، في المساعي التي تبذلها دول أطراف كثيرة في سد الفجوة بين الانضمام إلى الاتفاقية وتنفيذها بمزيد من الفعالية. ويمكن لخبرة المنظمة أن تسهم في الممارسات المماثلة الجارية، ومنها على سبيل المثال، ما يتم في سياق اجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وما تفعله الأمم المتحدة من تشجيع في جميع دولها الأعضاء على تنفيذ القرار ١٥٤٠. والواقع أن المنظمة تتبادل وسوف تستمر في تبادل خبراتها وتسهم في أعمال تلك المحافل.

كذلك تشجع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، المعتمدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ المنظمة على مواصلة مساعدة الدول على بناء قدراتها على منع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة السمية، وضمان الأمن في المنشآت الكيميائية وما يتصل بها من منشآت، والاستجابة بفعالية في حالة حدوث اعتداء تستخدم فيه هذه المواد.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ستستضيف المنظمة اجتماعاً تتاح فيه للدول الأطراف وممثلي الصناعة الكيميائية العالميتين فرصة تبادل أفكارهم وخبراتهم فيما يتعلق بالقضية الهامة وهي حماية الهياكل الأساسية والمنشآت الهامة المتصلة بالمواد الكيميائية الصناعية. وسيكون هذا أول اجتماع من نوعه، ويمثل مبادرة صممت من أجل الاستجابة لاحتياجات الدول الأطراف في مواجهة التهديدات الأمنية المعاصرة وخاصة تهديدات الإرهاب.

وبينما هذه المسألة تهم الجميع فإنني أرى لها أهمية خاصة للعالم النامي، فهناك أصبحت الحاجة إلى صناعات كيميائية أكثر أمناً وكفاءة أشد وضوحاً وأصبحت تسهم في تعزيز فرص التجارة والاستثمار. وفي ذلك السياق، ومع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، قد يكون ثمة ما يمكن الاستفادة منه من خبرة الوكالة الدولية للطاقة النووية والمساعدة التي تتلقاها البلدان النامية من ميدان الأمان النووي من خلال تبرعات الاتحاد الأوروبي والبلدان الصناعية الأخرى.

ولأني ذكرت الآن الصناعات الكيميائية فاسمحوا لي أن أعترف وأشيد بالدور الذي تؤديه هذه الصناعات في دعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فلقد كان هذا المؤتمر بالذات هو الذي له رؤية ثاقبة في تطبيق التجديد الذي اعتبره ثورة في أوانه، وهو دعوة قطاع الصناعة للمساعدة في تنسيق النظام الذي يجري التفاوض عليه. وكانت تلك الضربة الرائدة التي كفلت الانضمام الملائم لطرف لديه قلق مشروع، وإقامة توازن في سياق الاتفاقية كان في صلب إنجازاتنا بشأن جدول أعمال عدم الانتشار.

ومضى يقول، إننا ملتزمون بالسعي إلى إشراك ودعم قطاع الصناعة الدائمين فهو أولاً وأخيراً الذي يتفهم أن شواغلنا لها ما يبررها من المزايا التي تجلبها الاتفاقية من حيث السلم والأمن وتحسين الظروف لنشاط تجاري زاهر. وبهذا المعنى فإنني أؤكد يقيناً أن ثمة حاجة إلى أن تواصل منظماتنا تنقيح جهود التحقق وتوسيع نطاقها بالنسبة لفئة "منشآت الإنتاج الكيميائي الأخرى" - إذ إن عدد المنشآت المعلنة من هذه الفئة كبير جداً، والنسبة المثوية لعمليات التفتيش ضئيلة نسبياً وغير موزعة بالعدل بين الدول الأعضاء، ولدى الكثير من هذه المنشآت قدرة على إعادة التحول في إنتاج المواد الكيميائية المقررة في الاتفاقية.

وفي سياق أنشطة التعاون الدولي بشأن هذه المنشآت، أود أن أسجل الإشارة إلى برامجنا التي ترمي إلى بناء قدرات دولنا الأعضاء على تعزيز التطبيقات السلمية للكيمياء وإلى متابعة الأنشطة المشروعة المتصلة بالصناعة.

وإنني أدرك بوجه خاص وأؤيد تطلعات أغلبية دولنا الأعضاء في هذا المجال الهام.

ولدينا عدد من المجالات البرنامجية المصممة لفائدة دولنا الأطراف. وهذه تشمل إقامة دورات لتنمية المهارات التحليلية، ودعم مشاريع البحوث وتشغيل المتدربين في شتى المؤسسات في أنحاء العالم.

ومن بين فرص التدريب التي يكثر السعي إليها ما يسمى برنامج المتسبين. فقد طبق عدة مرات بنجاح ويجري حالياً إعداد الطبعة الثامنة منه.

والبرنامج مصمم بحيث يزود الكيميائيين وغيرهم من المهندسين الكيميائيين من الدول الأعضاء في منظماتنا من ذوي الاقتصادات النامية أو الذين تمر اقتصاداتهم بمرحلة انتقالية بمزيد من الفهم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، مع التركيز على تعزيز الاستخدامات السلمية للكيمياء.

والبرنامج يسهل التنفيذ الوطني للصناعة وفق الاتفاقية ويسعى إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستخدامات السلمية للكيمياء عن طريق تحسين مهارات الكيميائيين والمهندسين الكيميائيين المؤهلين.

وخلال المنهج الذي يستمر لعشرة أسابيع، يتكسب هؤلاء تفهماً أوسع للممارسات الصناعية المتقدمة مع التركيز على الأمان الكيميائي.

وأود الإعراب عن أعظم امتناني لعدد من الدول الأطراف لما تقدمه من تبرعات لهذا النشاط وغيره من الأنشطة الهامة لمنظماتنا. وهذا يشمل المساعدات القيمة من الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة لدعم برامج الأمانة في مجالات التنفيذ الوطني والتعاون الدولي والترويج للعالمية.

ومن الملامح البارزة لما تحزره منظمنا من تقدم، اتساع معدل الانضمام إلى الاتفاقية في فترة زمنية وجيزة نسبياً. وكما ذكرت من قبل فإن العضوية وصلت الآن إلى ١٨٢ دولة طرفاً، وهو رقم مؤثر في فترة لا تزيد عن ١٠ أعوام. ومع ذلك فهذا لا يكفي.

ولا يعد مجرد امتثال جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية أساسياً لنجاح الاتفاقية فحسب بل كذلك الامتثال العالمي لها. فأى غياب فردي بصرف النظر عن حجم البلد، ولكن بوجه خاص إذا كان بلداً لديه برنامج كيميائي نشط أو مخزونات نشطة، يمكن أن يقوض بشكل كبير بلوغ أهداف الاتفاقية. ولا يمكن أن تكون هناك أسباب لوقف التقيد بالمعاهدة، إذا كانت معاهدة تعكس رأياً موحداً للبشرية بشأن مشروعية أو عدم أخلاقية الأسلحة الكيميائية وتنامي أهميتها الاستراتيجية.

ولذا فعالمية الاتفاقية هي واحد من الأهداف الرئيسية لمنظمنا وقد اعتمد المؤتمر الاستعراضي الأول، المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٣ خطة عمل لهذا الغرض. وتحقق منذئذ كثير من التقدم.

وكانت هناك ٤٠ دولة ليست أطرافاً في الاتفاقية في عام ٢٠٠٣. ولا يظل الآن سوى ١٣ دولة. ونحن نرحب ترحيباً حاراً بالانضمامات والتصديقات الجديدة. فباختيار الانضمام إلى الاتفاقية تكون هذه الدول الأطراف الجديدة قد أسهمت بشكل كبير في تعزيز هدي نزع السلاح وعدم الانتشار.

ونستوقع انضمام مزيد من الدول في المستقبل القريب. وقد أبلغتنا العراق ولبنان والكونغو عن خطوات تتخذها للانضمام إلى الاتفاقية في المستقبل القريب. كما توجد علامات مشجعة من أنغولا وغينيا - بيساو. ونحن نقدر إرادتهما وسنقدم لهذين البلدين كل مساعدة ممكنة لمساعدتهما في الانضمام إلى المنظمة.

وأما عن البلدان العشرة الأخرى فإننا ندرك أن بعضها - مثل الجمهورية الدومينيكية وجزر البهاما - يؤيد الاتفاقية وأهدافها تماماً، ولكن تعوقه القيود اللوجستية أو المالية. وهناك من ناحية أخرى بلدان لم تذكر للآن شيئاً عن اعتزامها الانضمام إلينا، وهذا يسبب شواغل مفهومة إزاء الدول الأطراف والمنظمة.

ولا بد لي من القول إن بعض الدول المترددة هي أعضاء في هذا المؤتمر وتؤيد الإعلانات التي تحدد مثل نزع السلاح المتمثلة في الشمول وعدم التمييز والتحقق الفعال. ومع هذا اختارت ألا تنضم إلى الاتفاقية التي تأسست على هذه المبادئ ذاتها. فأرجو أن تعيد هذه الدول نظرها بجدية في موقفها.

ويعمل عدم دعم الاتفاقية في الشرق الأوسط نقصاً خطيراً في خريطتنا حيث تواصل مصر وإسرائيل وسوريا إبداء شواغل أمنية إقليمية إزاء انضمامها إلى الاتفاقية. وبصفتي مدير عام المنظمة أجد نفسي غير قادر على الموافقة على هذه الحجج التي لها، رغم اعتقادي في منطقتها، أثر عملي في إبقاء الخيار الكيميائي مفتوحاً في المنطقة وفي حرمان الشعوب التي طالت معاناتها في الشرق الأوسط، من فوائد اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وأقدر في الوقت نفسه وجودها هنا بصفة مراقبة في مؤتمر الدول الأطراف فضلاً عن رغبتها في إقامة حوار ودي وصريح مع المنظمة، وهذا ما أبدته مصر وإسرائيل كلاهما خلال زيارتي لهذين البلدين وفي تبادل الآراء مع

مبعوثيهما في مقرنا في لاهاي. وختاماً بالنسبة إلى الشرق الأوسط فإنني أسجل أمني في أن تظل مسألة انضمامهما إلى الاتفاقية واردة خلال إعادة عملية تنشيط رابعة الشرق الأوسط الجارية الآن.

وثمة حالة مغلقة أيضاً في شمال شرق آسيا، حيث تبقى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دولة غير طرف وعزفت حتى الآن عن أي اتصال مع منظمتنا. وأثق أن التقدم الذي تحقق مؤخراً في تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول برنامجها للأسلحة النووية سيمهد الطريق للتصدي للمسألة الكيميائية. وخلاصة القول إن قرار مجلس الأمن ١٧١٨ يشير أيضاً إلى فئات أخرى من أسلحة الدمار الشامل. ونحن من جانبنا نظل على استعدادنا ورغبتنا في تأييد انضمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الاتفاقية لو قررت حكومتها ذلك.

والدولة الوحيدة الأخرى من آسيا التي ليست طرفاً هي ميانمار، وهي من الموقعين الأصليين على الاتفاقية ولكنها لم تتخذ بعد الخطوات اللازمة للتصديق وظل حوارنا مع ميانمار دائراً منذ عدة سنوات، ونحن واثقون في قرب تصديق ذلك البلد فعلاً على المعاهدة.

وللإيجاز فإنني أناشد مرة أخرى جميع الدول غير الأطراف المتبقية أن تنظر جدياً في الانضمام إلى الاتفاقية في وقت قريب. فاتخاذ هذه الخطوة يعزز قضية السلم والأمن في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا على السواء.

ولقد أحرزنا في العقد الأول من تشكيل منظمتنا تقدماً مستمراً في تنفيذ الاتفاقية وفي الأولويات البرنامجية التي حددتها دولنا الأعضاء عن طريق مؤتمر نزع السلاح هذا نفسه. وانعكس هذا في وضع نظام فاعل متدرج وله مصداقية للتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية ومنع انتشارها، وهو ما ينعكس أيضاً في نجاحنا في أن نعزز من خلال نظام التحقق المرن والقابل للتكيف واتباع نهج للزيادة التدريجية في عمليات التفتيش على الصناعة من العلاقات التعاونية بين الأمانة الفنية والدول الأطراف وفيما بين الدول الأطراف نفسها، واقترن ذلك بدرجة عالية من التغلغل. ولقد شهدنا ذلك أيضاً في تأهبنا لحالات الطوارئ التي تتطلب تنسيق المساعدة إذا حدث أن عانت دولة عضو من هجوم أو تهديد بهجوم بالأسلحة الكيميائية. وهو ينعكس أخيراً في تعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للكيمياء، والمساعدة في التنفيذ الوطني للاتفاقية، وفي تعزيز التقيد العالمي بالاتفاقية.

ويمثل الطابع المتعدد الأطراف للاتفاقية والتطبيق غير التمييزي لأحكامها على جميع الدول الأطراف الأعمدة الأساسية لقوتنا. فجميع الدول الأطراف متساوية بموجب قواعد الاتفاقية.

كذلك أبدت دولنا الأعضاء بدرجة ملحوظة حسن نواياها وتفانيها في بناء منظمة قوية نشطة ومتعددة الأطراف. وأبدت ذلك عند عملها من خلال أجهزة رسم السياسات، وأيضاً عند استخدامها الكامل للفرص التي تتيحها المنظمة بوصفها محفلاً للمشاورات والتعاون من أجل حل القضايا وتقديم الإرشادات لتحسين تنفيذ الاتفاقية وتحقيق أهدافها. وبهذه الطريقة أسهمنا بجهد غير محدود، لا في الأداء العملي فحسب بل وفي كامل عملية بناء الثقة التي لا غنى عنها لنجاح الاتفاقية في نهاية المطاف.

وما الإخلاص المستمر من دولنا الأطراف للنجاح في مساعيها المتعددة الأطراف وخطتي عملنا لتعزيز العالمية وللتنفيذ الوطني إلا أمثلة قليلة لهذا الالتزام.

ومن ثم فالناشطون الرئيسيون في المنظمة يعدون بشكل ثابت تقريباً لقطع الميل الزائد اللازم لضمان توافق الآراء على قرارات أجهزة رسم السياسات. وأصبحت روح الحوار والمثالية واستمرار البحث عن التوازن من السمات اليومية للعمل في المنظمة. وثمة اعتراف ضمني بأن الاهتمام في ميدان الأسلحة الكيميائية بالمصالح المشتركة، طريقة طيبة لخدمة المصالح الوطنية.

وعلاوة على هذا فقد قدمت الدول الأطراف التي سمحت ظروفها بذلك تبرعات تكميلية دعماً لخطتي العمل والبرامج الأخرى التي تنفذها المنظمة. وكانت للمساعدة المالية التي قدمها الاتحاد الأوروبي وعمله المشترك مع المنظمة، للمرة الثالثة الآن، قيمة كبيرة بشكل خاص في تحقيق هدي العالمية والتنفيذ الوطني. وإني أشيد بالاتحاد الأوروبي لدعمه المستمر للمنظمة في سعيها المتابعة استراتيجيتها لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ثم إنه أصبح من الممارسات المعتادة للمنظمة أن تتواصل مع قطاعات المجتمع المدني المعنية. ونحن نقدر ونهتم اهتماماً وثيقاً بعمل العلماء والأكاديميين ونتيح الفرص للتفاعل معهم، ومن ذلك محفل الأكاديميين الذي سيعقد في لاهاي في الشهر المقبل.

كذلك اشتركت الدول الأعضاء فيما بينها بطريقة مثالية في سعيها لحل المسائل. وأذكر هنا بوجه خاص التعاون القائم بين الصين واليابان لضمان التخلص من الأسلحة الكيميائية المتروكة على الأراضي الصينية.

وباختصار فأياً ما كانت الإنجازات التي تستطيع المنظمة بياها فهي لا تأتي نتيجة للصدفة وإنما هي ثمرة الجهود الموحدة من جميع الدول الأطراف نحو هدف واحد.

وخلال عام الذكرى السنوية العاشرة، الذي هو سبب وجودي هنا، أتذكر دائماً الإخلاص القوي من دولنا الأطراف في السير نحو أهداف الاتفاقية والنجاح في تنفيذها. وقد أهملت رسائل التهئة من أرجاء العالم تعيد تأكيد اقتناع دولنا الأطراف بالإسهام في الاتفاقية لتعزيز قضية السلم والأمن وإقامة عالم تعمه الإنسانية.

ونظمت عشرات اللقاءات التذكارية في كل إقليم وستتبعها غيرها. والبارز في هذا العام الخاص هو كشف جلالة الملكة بياتريس ملكة هولندا عن نصب تذكاري لجميع ضحايا الأسلحة الكيميائية. وحضور جلالة الملكة في المنظمة هو رمز للدعم القوي الذي تقدمه هولندا بوصفها البلد المضيف للمنظمة. كذلك شمرت لاهاي وإدارتها عن كاهلهما لضمان أنسب بيئة ملائمة ومضيافة لمقر المنظمة وموظفيها.

وتحمل روح التعاون العامة والجماعية التي أبدتها دولنا الأطراف تطلعاً إيجابياً إلى مستقبل عملنا. غير أن لا بد أن أؤكد كذلك أن هذه الآفاق سوف تتأثر بمدى قدرتنا على مواجهة التحديات في الأجلين القريب والبعيد.

فأولاً، سوف تستمر مسألة الوفاء بالمواعيد النهائية للتدمير الكامل للأسلحة الكيميائية لدى الدول الحائزة الرئيسية تستحوذ على اهتمامنا، ومن الأمور الحيوية أن تحترم هذه المواعيد التي أقصاها ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

وثانياً، سيظل انتشار الأسلحة الكيميائية قضية تتطلب اهتماماً مستمراً للأجل الطويل. ويعزز التهديد المحدق باستخدام الإرهاب الكيميائي هذه الضرورة. وفي ذلك السياق أظن، كما قلت آنفاً، على اعتقادي

بضرورة تعزيز عملية التحقق فيما يتصل "بمنشآت الإنتاج الكيميائي الأخرى". وذكرت بالقدر نفسه شواغل الدول الأطراف بصدد قضايا الأمن المادي.

وأخيراً، فهذه المنظمة ستواجه في الأعوام القادمة قرارات هامة يتعين أن تستجيب الاتفاقية بموجبها لمسيرة العلم والتكنولوجيا العنيدة والتطورات المتسارعة في ميدان تكنولوجيا الكيمياء والإنتاج. وهذه القرارات بالغة الأهمية لضمان أن تظل لأعمال الحظر التي تمت بعناء في إطار في إطار الاتفاقية أهميتها في كل وقت في المستقبل. فما أن يتم القضاء على الترسانات الموجودة حتى تحتاج الدول الأطراف إلى ضمان أن تبقى الاتفاقية أداة فعالة دائماً لمكافحة الانتشار، على أن تراعى كذلك التطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة.

وسوف تتاح للدول الأطراف فرصة لاستهلال التأمل والمناقشات بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل الهامة حين تجتمع في العام المقبل في نيسان/أبريل في المؤتمر الاستعراضي الثاني للاتفاقية، الذي تجري التحضيرات له الآن من خلال فريق عامل مفتوح العضوية يرأسه بجدارة السفير لين باركر، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية لدى المنظمة. وأثق أن المؤتمر، في حين يبين لنا الطريق للأمام فإنه سيستلهم الرغبة المشتركة في الحفاظ على المنظمة وتقويتها.

وأختتم بياني على أمل أنه في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، حيث لا توجد قضيتان متشابهتان قد توفر الاتفاقية والتقدم الذي تحرزه المنظمة بعض العناصر المفيدة التي يستفاد بها في المواضيع الأخرى ذات الصلة بنزع السلاح. وقد لا يكون أقلها أهمية الدليل على أن التعددية، بالدعم السياسي الملائم، يمكن أن تفيد كأداة فعالة للتعامل مع نزع السلاح وأسلحة الدمار الشامل بطريقة يمكن أن ترضي جميع الدول فرادى والمجتمع الدولي برمته.

وأخيراً، فإلى جانب تأكيد تقديري لفرصة التكلم أمام هذه الهيئة الهامة أعرب عن أمني في أن تستطيع خبرات المنظمة، وإن كانت فريدة وليست بالضرورة وصفة من أجل اتفاقات أخرى، أن تسهم بطريقة أو أخرى في عملكم الذي يشمل قضايا نزع السلاح المهمة.

ومع هذا، فالاتفاقية نتاج يعتز به هذه المؤتمر ذاته، ولا يوجد سبب يمنع مؤتمر نزع السلاح لدى التصدي للمسائل المتعلقة من أن يثبت مرة أخرى ضرورته وأهميته في تحقيق هدي نزع السلاح وعدم الانتشار اللذين لا يمكن فصلهما ولا الاستغناء عنهما في تعزيز السلم والأمن العالميين.

وأشكر صبركم البالغ عليّ.

وأرجو لمؤتمر نزع السلاح كل التوفيق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير فيتر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة للرئيس ولبلدي. فلقد أبرز السفير فيتر أهمية العمل في هذه المنظمة ولكنه أبرز أيضاً أهمية عمل مؤتمر نزع السلاح حين ينخرط في المفاوضات. وعلى هذا، فكلنا في هذه القاعة نتحمل مسؤولية هائلة عن دعم استئناف المفاوضات هنا في أقرب وقت ممكن. وأعطي الكلمة الآن للسفير يوهانز لاندلمان الذي سيتكلم باسم بلده وباسم بولندا.

السيد لاندمان (هولندا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، يشرفني أن أتكلم أيضاً باسم زميلي، سفير بولندا، السيد راباكي.

إن وفدي بولندا وهولندا يرحبان بزيارة وكلمة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السفير فيرتر، في مؤتمر نزع السلاح. ولقد جرى عدد من الاحتفالات بالذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي توجد في جنيف اليوم، وهما مثالان باديان للبيان على استمرار الاهتمام والدعم من أوساط جنيف للتعددية ونزع السلاح وعدم الانتشار؛ فهنا في جنيف، وفي هذه الهيئة حقاً، كما سجل المدير العام نفسه بطلاقة في مداخلته الثرية أمامي مباشرة، أبرمت هذه الاتفاقية.

(تكلم بالإنكليزية)

إن للذكرى السنوية للاتفاقية قيمة رمزية هامة باعتبارها علامة بارزة في حد ذاتها، وحافزة لمزيد من الجهود لترسيخ أهداف أول معاهدة عالمية متعددة الأطراف وغير تمييزية لنزع السلاح - فهي صك فريد لعدم الانتشار وتحديد الأسلحة الذي يمكن التحقق منه، يوفر استجابة موثوقة وفعالة لمقتضيات التهديد الذي توجهه الأسلحة الكيميائية. وما يوجد في الواقع في صلب هذا الصك هو تأكيد الالتزام بنظام المعاهدات المتعددة الأطراف وبغرض الاتفاقية وأهدافها.

ويشرفني في هذا السياق، وكذلك باسم السفير راباكي من جمهورية بولندا، أن أعلم جميع الدول الأعضاء في المؤتمر بأنه - في أعقاب طلب المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية - سوف يستضيف وزيراً خارجية جمهورية بولندا ومملكة هولندا معاً اجتماعاً رفيع المستوى بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وسيعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى على هامش الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وسيكون ذلك في ٢٧ أيلول/سبتمبر في نيويورك. وينظم هذا الاجتماع، ككل الاحتفالات بالذكرى العاشرة، خارج منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأجهزة رسم السياسات في الأمم المتحدة. وسيكون هذا الاجتماع الرفيع المستوى احتفالاً مفتوحاً أمام المشاركين من كل أعضاء الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وسيختتم ببيان يتفق عليه قبل الاجتماع.

وسيكرس الاجتماع الرفيع المستوى بكامله للإعراب عن الالتزام بالتعددية وبأهداف وأغراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسيدعم تعزيز عالمية الاتفاقية وتنفيذها الكامل والفعال. وسيبرز الاجتماع قصة نجاح هذه المنظمة باعتبارها مثلاً للتعددية الفعالة. كما سيساعد في بناء التآزر وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وأجهزتها والمنظمات الدولية الأخرى، في مواجهة تحديات الانتشار والإرهاب.

وقد رحبت دول كثيرة بالفعل باقتراح بولندا وهولندا عقد ذلك الاجتماع الرفيع المستوى في الذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية. وسوف تستمر المشاورات مع جميع الدول المعنية في عواصمها وفي نيويورك، حيث سيعرض مشروع بيان الاجتماع الرفيع المستوى للنظر فيه واتخاذ الترتيبات النهائية المتعلقة بالاجتماع. وقد دارت

مشاورات غير رسمية في ١٥ حزيران/يونيه بمقر المنظمة وفي نيويورك في ١ آب/أغسطس. وتلقى الاجتماع الدعم الكامل من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

وتحت جمهورية بولندا ومملكة هولندا جميع أعضاء الأمم المتحدة على المشاركة في التحضيرات وحضور الاجتماع الرفيع المستوى على المستوى الوزاري. وترسل الدعوات الرسمية الآن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل هولندا الموقر على إسهامه.

هل من الوفود من يرغب في الكلام عن موضوع اتفاقية الأسلحة الكيميائية؟

لا أحد. ولذلك سوف نبدأ الآن المناقشة بشأن الأسلحة البيولوجية. والمتكلم التالي هو السفير مسعود خان الذي سيتكلم بصفته رئيس المؤتمر السادس لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية ورئيس الاجتماعات المنظمة في عام ٢٠٠٧. بموجب الاتفاقية نفسها.

والسفير مسعود خان، المعروف لنا جميعاً، له تاريخ عملي طويل جداً ومنتج - في مناصب في إسلام آباد وفي الخارج - اكتسب خلاله معرفة تخصصية بشتي جوانب سياسة بلده الخارجية، ولا سيما الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وقضايا الأمن ونزع السلاح، وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية. وبعد أن وجه أعمال المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ٢٠٠٦ سيرأس الاجتماعات التي تنظم في عام ٢٠٠٧. بموجب الاتفاقية.

السيد خان (رئيس المؤتمر الاستعراضي السادس ورئيس اجتماعات عام ٢٠٠٧ لاتفاقية الأسلحة البيولوجية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيادة الرئيس على المقدمة الكريمة وأشكركم لدعوتكم لي للكلام أمام مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

لقد حظينا بالاستماع إلى السفير روجليو فيرتر، مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ضيفنا في هذه القاعة. ولقد انضم سيادته إلينا اليوم للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي هي من أهم وأنجح منتجات هذا المؤتمر. وتأتي ملاحظات السفير فيرتر منبهاً هاماً إلى ما يمكن أن نحققه في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددي الأطراف.

وكانت اتفاقية الأسلحة البيولوجية التي بدأ سريانها قبل أكثر قليلاً من ٣٠ عاماً، أي في عام ١٩٧٥، نتاجاً أيضاً لهذا المؤتمر، وإن كان مثلاً قديماً. فكانت هناك في يوم ما خطط لمعالجة موضوع نزع السلاح الكيميائي والسلاح البيولوجي معاً، في صك واحد. ولأسباب شتى، هجر هذا المسار، واتخذ بدلاً منه نهج المجتمع الدولي لوقف الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية في مسارين مختلفين.

واتفاقية الأسلحة البيولوجية عبارة عن صك بسيط لا يزيد طوله عن بضع صفحات. والمخطورات فيه واضحة وموجزة وصریحة وقاطعة. ولكنه صك مبدئي لا إجرائي. فهو لا يتضمن حكماً للمراقبة أو التحقق من الامتثال، ولا حكماً يتعلق بمنظمة للتنفيذ، ولا تفاصيل لكيفية التحقيق في ادعاءات الانتهاك، ولا أداة منظمة

لمساعدة الدول الأطراف في الوفاء بالتزاماتها. وكثيرون يعتبرون هذا عيباً خطيراً. وتشكك آخرون إزاء فعالية المعاهدة باعتبارها حاجزاً عملياً ضد استحداث أسلحة بيولوجية.

وفي عام ٢٠٠١ عندما وقع المؤتمر الاستعراضي الخامس في خلافات حادة بالنسبة لاقتراح بإبرام بروتوكول للتحقق من نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية بدا من الممكن أن تتوقف الجهود المتعددة الأطراف المناهضة للأسلحة البيولوجية. غير أن ذلك لم يحدث. فبفضل موارد وتصميم الدول الأطراف انتحت الاتفاقية مساراً آخر جديداً، ولكن يقال إنه أكثر ملائمة أمام التحديات الفريدة التي تثيرها الأسلحة البيولوجية في عالم اليوم.

وجاءت في البداية فترة تحديد الأضرار والانتعاش. وفي الدورة المستأنفة للمؤتمر الاستعراضي الخامس في عام ٢٠٠٢ نجحت الدول الأطراف في طرح خلافاتها جانباً بغية وضع برنامج عمل للفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥ تعالج فيها عدة مواضيع محددة تتعلق بتحسين تنفيذ الاتفاقية. ولم تبدل أي محاولة للتفاوض أو الاتفاق على تدابير ملزمة، بل ولا توصيات. وعلى هذا كانت التوقعات منخفضة. ومع ذلك فمما أدهش الكثيرين أن العملية نجحت. وتجمع خبراء من كل أرجاء العالم لتبادل الخبرات والأفكار عن كيفية مواجهة التحديات التي تضعها الأسلحة البيولوجية. وأقام المسؤولون من وزارات الصحة والعلوم والزراعة اتصالات مع نظرائهم من وزارات الدفاع والعدل والخارجية والضمان. وفي الفترة التي أعقبت الهجمات الإرهابية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ازداد الاهتمام بالتعاون ضد إمكانية الإرهاب البيولوجي، مما أعطى للمشروع مزيداً من الزخم.

وبالقدر نفسه من الأهمية أتاحت اجتماعات الخبراء فرصة للأوساط العلمية العالمية والأخصائيين الطبيين للاشتراك المباشر في إعداد استجابة لذلك التهديد الذي أصبح من سعة انتشاره وتغلغله الشامل جداً لا تستطيع الحكومات أن تواجهه وحدها. ويعني التقدم الهائل غير العادي في العلوم البيولوجية أن الأسلحة البيولوجية أصبحت من الناحية النظرية في متناول أصغر مختبر وأقل الميزانيات تواضعاً ولا يمكن لأي حكومة ولا أي منظمة دولية أن تأمل في المراقبة الفعالة لعشرات الآلاف من المنشآت الصغيرة للتكنولوجيا البيولوجية التي تعمل في شتى أصقاع العالم. وواضح أن هذه مشكلة تحتاج إلى اتباع نهج جماعي متعدد الوجوه معقد الأبعاد. ويتبين من برنامج العمل للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ أن ذلك النهج يمكن أن يفيد، وقد شرع في إعداد الشبكة اللازمة للتعاون والتنسيق: وهي شبكة يتعين أن تحول الخيوط الدولية والإقليمية والمحلية إلى نسيج من ولدن من الإشراف والوقاية.

وقد استند المؤتمر الاستعراضي السادس في عام ٢٠٠٦، الذي كنت رئيسه، إلى النتائج الطيبة للعملية التي تمت بين الدورات، وإلى الثقة التي كانت مهتزة بين الدول الأطراف. وكان هدفنا هو تجاوز انقسامات الماضي، واستقرار اتفاقية الأسلحة البيولوجية على مسار جديد. وكان هذا تحدياً، بالتأكيد ولكنه التحدي الذي كانت الدول الأطراف على استعداد لمواجهة. وكانت الطريقة البناءة والعملية والواقعية التي اتبعتها الدول الأطراف جميعها إزاء عمليات التحضير للمؤتمر، مع الحفاظ على الأهداف والمواقف المبدئية الطويلة الأمد، شهادة على حكمة هذه الدول ودليلاً على الإمكانيات الهائلة للدبلوماسية المتعددة الأطراف. وكان المؤتمر صعباً ولكنه في النهاية كان ناجحاً. وأود أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في الوصول إلى هذه النتيجة، بمن في هؤلاء زملائي الجالسين هنا اليوم.

وقد وافق المؤتمر الاستعراضي على إعلان ختامي تضمن رؤية مشتركة للاتفاقية وتنفيذها لإزالة فجوة عمرها ١٠ سنوات ولحل الكثير من القضايا التي قسمت الدول الأطراف. وكانت تلك في حد ذاتها خطوة أساسية للأمام سوف تفتح الطريق لتحسين العمل الجماعي ضد تهديدات الأسلحة البيولوجية. كما وافق المؤتمر على تدابير عملية كثيرة شملت، برنامج عمل جديد لما بين الدورات يساعد في ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية إلى أن يحين وقت المؤتمر الاستعراضي السابع في عام ٢٠١١؛ وعلى تدابير محددة للحصول على الانضمام العالمي للاتفاقية؛ وعلى تحديث لآلية تدابير بناء الثقة التي تأذن باستعراض أكثر دقة في عام ٢٠١١؛ والطلب إلى الدول الأطراف بأن ترشح مركز اتصال وطني لتحسين تنسيق الجوانب المختلفة للتنفيذ الوطني وعلمية الاتفاقية؛ وأخيراً التدابير المختلفة لتحسين التنفيذ الوطني، بما في ذلك المادة العاشرة من الاتفاقية التي تتناول الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيات البيولوجية.

ولعل الأهم من ذلك أن المؤتمر قرر إنشاء وحدة لدعم تنفيذ الاتفاقية تعالج الحاجة القديمة إلى الدعم المؤسسي لجهود الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية ذاتها وقرارات المؤتمرات الاستعراضية. وأصبحت وحدة دعم التنفيذ تعمل الآن وهي مشغولة بالتحضير لاجتماع الخبراء في عام ٢٠٠٧ الذي سيعقد في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آب/أغسطس

وفي يوم افتتاح ذلك الاجتماع سأتشرف باستضافة المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، أوردزونيكيدزه، وهي مناسبة لافتتاح الوحدة رسمياً، وجميع الوفود مدعوة إلى الحضور على الرحب والسعة. كما أننا ندعونا الممثل السامي للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح السيد سيرجيو دوارتي، للانضمام إلينا في هذه المناسبة الرمزية.

كما أن تنفيذ القرارات الأخرى للمؤتمر الاستعراضي تجري الآن على قدم وساق. وبدأ قرار اتخاذ إجراء منسق لتشجيع الدول غير الأعضاء على الانضمام إلى الاتفاقية يوثق ثماره، حيث انضمت ثلاث دول هي كازاخستان، والجبل الأسود، وترينيداد وتوباغو، منذ انتهاء المؤتمر. ورفع هذا عدد الدول الأطراف من ١٥٥ إلى ١٥٨ دولة. وينفذ الآن النظام الجديد لتأمين التوزيع الإلكتروني لتدابير بناء الثقة وأصبحت التدابير المقدمة في عام ٢٠٠٧ حتى الآن متاحة على هذا النظام. ورسخت دول أطراف كثيرة بالفعل مراكز الاتصال الوطنية. وهي على اتصال منتظم بوحدة دعم التنفيذ.

ويصادف اجتماع الخبراء البداية الرسمية لبرنامج العمل الجديد لما بين الدورات. وقد ظلت دول أطراف كثيرة تعد لهذا الاجتماع الذي سيتناول الموضوعين التاليين: سبل ووسائل تعزيز التنفيذ الوطني، بما في ذلك أعمال التشريعات الوطنية وتعزيز المؤسسات الوطنية والتنسيق بين المؤسسات الوطنية لإنفاذ القوانين؛ والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي بشأن تنفيذ الاتفاقية.

وسنعمل جنباً إلى جنب مع الإنترنت والمنظمات الإقليمية المعنية، لتحسين إنفاذ التشريعات واللوائح الوطنية، وتعزيز التنسيق فيما بين مؤسسات إنفاذ القوانين الوطنية.

وسيتحول عملنا في العام القادم إلى المواضيع الهامة المتمثلة في السلامة البيولوجية والأمان البيولوجي والتعليم والتوعية. وستكون تلك مناسبة هامة للانخراط مرة أخرى في الأوساط العلمية والطبية والتعليمية، ومواصلة إعداد نهج منسق ومتربط إزاء منع إساءة استخدام العلوم والتكنولوجيات البيولوجية. وفي السنوات التالية سنتناول التعاون والمساعدة الدوليين لمكافحة الأمراض المعدية والاستجابة للدعوات باستخدام أسلحة بيولوجية. وهنا أيضاً سيتطلب العمل في هذه المجالات التكامل والتنسيق مع الوكالات والأنشطة الأخرى، لنثبت من جديد أن مهمتنا مهمة مشتركة.

ويسرني أن أقرر أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية قد أخذت شكلها الحسن بفضل الجهود الخلاقة والبناءة التي تبذلها الدول الأطراف، وأصبحت مستعدة لمواجهة التحديات التي تقابلها. وقد وفرت لنا نتائج المؤتمر الاستعراضي السادس أساساً متيناً لجهودنا. ويمكن أن نشعر بشيء من الارتياح للنتائج، وخاصة في ضوء الصعوبات والانقسامات التي شهدناها فيما مضى. ولكن يبقى أماننا شوط طويل: فالنجاح في المؤتمر وسيلة إلى غاية، وليس غاية في حد ذاته. ويتعين على جميع الدول الأطراف أن تواصل عملها بجدية لتحويل الكلمات إلى أفعال، ولتغلب على خلافاتها المتبقية، وتحويل رؤيتها المشتركة إلى واقع. ولو فعلت ذلك فإنني أثق أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية سوف تسهم إسهاماً حقيقياً وكبيراً في الحد من مخاطر استحداث أسلحة بيولوجية أو استخدامها من قبل أي فرد أو في أي مكان في العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير مسعود خان على بيانه وأرجو له كل التوفيق في مدة رئاسته في عام ٢٠٠٧ كما كان في عام ٢٠٠٦. وأعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان الموقر، السفير خيرت أبوسيتوف.

السيد أبوسيتوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لما كنت آخذ الكلمة لأول مرة في رئاستكم فاسمحوا لي أن أهنيكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأطمئنكم إلى دعمنا وتعاوننا الكاملين.

وأفهم أن هذه فرصة طيبة لأعلم أعضاء المؤتمر أن انضمام كازاخستان إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية في ٢٨ حزيران/يونيه من هذا العام أثر منطقي ومتوافق مع سياستنا الوطنية في ميدان نزع أسلحة الدمار الشامل وعدم انتشارها.

وانضمامنا إلى هذه الاتفاقية يتماشى مع جهود أطرافها في جعل العضوية في الاتفاقية عالمية. وسنعمل مع الأعضاء الآخرين في سبيل العالمية الكاملة لحظر الأسلحة البيولوجية. ونحن نتوقع أن تيسر مشاركة خبراء كازاخستان وعلمائها في أنشطة الاتفاقية التعاون في ميدان الاستخدام السلمي للتكنولوجيات والمعارف ذات الصلة.

واسمحوا لي أيضاً أن أبلغكم أن الانضمام إلى هذه الاتفاقية جزء من عملية أخرى تهدف إلى الانضمام إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وقد بدأ العمل التحضيري لذلك في عام ١٩٩٦. ومنذ ذلك الوقت اعتمدت جميع القواعد واللوائح القانونية اللازمة في ميدان مراقبة الصادرات. وإذا كانت كازاخستان لم تقبل رسمياً في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف فإنها تتبع مبادئه بصورة صارمة. وقدم طلب العضوية الرسمي إلى النظام في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

وينبع تطلّعنا إلى الانضمام إلى هذا النظام من الحاجة إلى تطوير إمكانيات موقع إطلاق المركبات الفضائية بايكومور، لضمان الوصول إلى سوق الخدمات الفضائية وأحدث تكنولوجيات الفضاء.

ونرجو أن تبلغ الوفود الممثلة للبلدان الأعضاء في ذلك النظام هذه الاعتبارات إلى عواصمها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير كازاخستان على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأهنئ بلده بتصديقه على اتفاقية الأسلحة البيولوجية. هل يرغب أي من الوفود في الكلام عن الأسلحة البيولوجية؟

أعطي الكلمة لممثل إيطاليا الموقر السفير تريسا.

السيد تريسا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في هذه الجلسة العامة برئاستكم، فإنني أهنيئكم في البداية برئاستكم وأطمئنكم إلى دعم وفدي ودعمي الكامل لكم.

وأود أن أبدي بعض ملاحظات ذات طابع عام تتعلق بقضيي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. وهذا بيان مرتجل ولذا أرجو أن تحتملوني إذا لم يكن البيان متقناً مثل بيانات المتكلمين السابقين.

وبادئ ذي بدء، أعتقد أن الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية تستحق فعلاً الاحتفال بها في جنيف. وينطبق الأمر نفسه على النتائج الباهرة التي تحققت في ميدان الأسلحة البيولوجية، والتي عرضها السفير خان.

وخلال الحفل الذي سبق هذا الاجتماع، أرى أن السفير فيرتر أشار إلى صورة عودة الأسلحة الكيميائية كعودة طفل إلى صدر أمه، أي إلى مؤتمر نزع السلاح. وأتساءل أحياناً من هو الطفل ومن هي الأم، في ضوء النتائج التي تحققت في السنوات الماضية. والواقع أنني أرى أن يعترف مؤتمر نزع السلاح بسجله الماضي الذي أرى فيه أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية وكذلك اتفاقية الأسلحة البيولوجية كانتا من أهم نتائجه، وإن كنا ينبغي ألا نغفل معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والإنجازات الهامة الأخرى لهذا المؤتمر. ولكن لا يكفي النظر إلى الماضي. وعلينا بطبيعة الحال أن ننظر إلى المستقبل.

والواقع أننا في حالة الأسلحة الكيميائية وفي حالة الأسلحة البيولوجية نستطيع الكلام عن قصة نجاح. ففي الحالتين كان هناك حظر كلي على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، والواقع أن هذا ليس بالإنجاز الهين.

ونحن نتحدث عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية - وكان أماننا عرض كامل وشامل من السفير فيرتر - وعلى المرء أن يدرك مدى ما وصلت إليه هذه الاتفاقية، لا من ناحية الحظر الكامل عن طريق معاهدة ملزمة قانوناً فحسب بل ومن ناحية إنشاء نظام كامل الصلاحيات، وعملية الاستعراض، ونظام التحقق المتطور، والأحكام الخاصة بالتشريعات الوطنية. وهذا كله يجعل من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، في رأيي واحداً من أكثر الصكوك تقدماً في ميدان نزع السلاح وتدمير أسلحة الدمار الشامل. وأرى من العرض الذي قدمه السفير بعض الدروس التي يمكن أن تستفاد ولو لمستقبل مناقشاتنا هنا. وعلى سبيل المثال، فالمناقشة الهامة عن كيفية أن يكون المرء مرناً

في تحديد المواعيد للحكم الرئيسي في أي اتفاقية. فأليس من المناسب أن يكون المرء مرناً إلى حد ما ويتأكد من ارتياح كل دولة لهذه المواعيد، وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بتدمير الأسلحة المتوخى أو القضاء عليها؟ إن مسألة جدوى وسائل التحقق في عمليات التفتيش الموقعي: فقد ذكرت ملاحظة بأن عمليات التفتيش ليست الوسيلة الوحيدة للتحقق. وأشارت حينها إلى أن القضية التي نناقشها هنا - أي ما يسمى "الضمانات الأمنية" - الإيجابية والسلبية - هي قضية لا تراعى فيها الأسلحة الكيميائية النووية فحسب بل والأسلحة الكيميائية أيضاً. واستخدام الإرهابيين لهذه الأسلحة - القرار ١٥٤٠ - وكذلك القضية الكبيرة للغاية وهي المساعدة التي تقدم للبلدان للقضاء على هذه الأسلحة، التي يعد برنامج الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية أحد أهم مظاهرها الهامة. وهنا أود بصفتي عضواً في الاتحاد الأوروبي، أن أشكر السفير فيرتر على إشارته إلى دور الاتحاد الأوروبي في ميدان المساعدة والتعاون في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وأنتقل الآن إلى الأسلحة البيولوجية، فالواقع أنني أعرب عن تقديري البالغ، كما قلت آنفاً، لعرض السفير خان، الذي قال إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية هي في الحقيقة صك أكثر بساطة، ولكنها ترسخ المبدأ الأقوى وهو الحظر الكلي. فنعلم جميعاً أن الصكوك ليست بصعوبة الصكوك المتوخاة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ونحن نقدّر بالفعل نوع الإنعاش في هذه الاتفاقية الذي حدث في السنوات الماضية، ونقدر سماع السفير خان وهو يعلن أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية وصلت الآن إلى حالة طيبة.

ولكن هل بوسعنا أن نقول الشيء نفسه عن مؤتمر نزع السلاح؟ وهل المؤتمر الآن في حالة طيبة؟ أي مؤتمر نزع السلاح الذي يفترض أن يكون الأم لاتفاقيات نزع السلاح جميعها؟

أعتقد أننا لم نشر طوال مناقشاتنا صباح هذا اليوم إلى العمود الثالث من أعمدة نزع أسلحة الدمار الشامل، وهو العمود النووي. ونحن نرى أن القضية النووية نوع مختلف من القضايا، إذا قورنت بأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وقد اتخذ المجتمع الدولي مساراً مختلفاً عندما تعلق الأمر بالأسلحة النووية - ليس معاهدة واحدة تحظر الأسلحة النووية وإنما عملية متدرجة يصبح فيها الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، أي ما سمي ١٣ خطوة عملية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، واحداً من الدلائل. بل إنني في مؤتمر نزع السلاح نفسه أود القول إن نزع الأسلحة النووية هو الشاغل الأول، إذا رأينا أن ثلاثاً مما سميت القضايا الأساسية الأربع، التي توخاها الرؤساء الستة للبرنامج في هذا العام هي قضايا تتعلق بالميدان النووي.

ولذا اختتم بالقول إننا نرى أن هناك سجلاً إيجابياً في المؤتمر، وخاصة في حظر فئتين من ثلاث فئات لأسلحة الدمار الشامل. والعمل الذي لم يكتمل هو العمل في الميدان النووي، ونرى أن هذا واحد على الأقل من أهم التحديات أمامنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير تريسا على إسهامه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة.

فهل يرغب أي من الوفود في الكلام؟

أعطي الكلمة إلى ممثل إيران.

السيد ساجدبور (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إنني في الواقع أقدر الجلسة الهامة التي عقدناها اليوم والملاحظات التي أبدتها المدير العام الموقر لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ولا أريد إلا أن أعلن أن إيران تنظم الآن مؤتمراً في الذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ الاتفاقية، يعقد في طهران في ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، لمناقشة الأبعاد المختلفة للاتفاقية. كذلك تنظم زيارة إلى مدينة ساردشت يقوم بها المشاركون في المؤتمر. وكما تعلمون فإن ساردشت هي المدينة الإيرانية في المنطقة الكردية من إيران التي استخدم فيها النظام البعثي العراقي أسلحة كيميائية، وما زال لدينا ضحايا يموتون في كل يوم وفي كل شهر. وإيران بوصفها عضواً نشطاً للغاية في جميع المفاوضات التي تجري في هذه القاعة بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبوصفها من ضحايا هذه الأسلحة، تهتم كثيراً بالاتفاقية وتنفيذها، وما هذا المؤتمر إلا للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة، رمزاً إلى أنها تحتاج إلى المزيد والمزيد من الاهتمام الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر مندوب إيران الموقر على إسهامه.

هل يرغب أي من الوفود في الكلام؟ لا أحد. فأدعو المؤتمر الآن إلى أن يبت في طلب المشاركة الإضافي في أعمالنا، المقدم من دولة غير عضو في المؤتمر. وهذا الطلب وارد في الوثيقة CD/WP.544/Add.6 وهو مقدم من جمهورية الجبل الأسود.

وقد علمنا اليوم أن جمهورية الجبل الأسود أصبحت أيضاً طرفاً في اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

فهل أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة جمهورية الجبل الأسود إلى المشاركة في أعمالنا بصفة مراقب، تمثيلاً مع نظامنا الداخلي؟

أعطي الكلمة لممثل كندا الموقر.

السيد ميير (كندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشير إلى الطلب المتعلق بمركز المراقب لجمهورية الجبل الأسود وإلى مذكرتهم، فنحن ليس لدينا مشكلة بالنسبة لحضورهم في المؤتمر ولا لذلك المركز، ولكنني أكرر ما قلته سابقاً من أنني أرى من المهم أن توضح الأمانة بدقة من يمثلهم من وفدهم هنا في المسائل المتعلقة بمؤتمر نزع السلاح، وما إذا كانت هذه المعلومات يمكن تقديمها لاحقاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستبلغكم الأمانة بذلك في حينه.

هل نبت الآن في طلب الجبل الأسود؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلّم بالفرنسية): بهذا يكتمل عملنا اليوم. فهل يرغب أي من الوفود في الكلام؟

لا أحد.

ستكون الجلسة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس، ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة.

وأود قبل رفع الجلسة أن أذكركم بأن الحلقة الدراسية التي ينظمها مكتب شؤون نزع السلاح، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومؤتمر بغواش، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ستعقد عصر هذا اليوم، الساعة ١٥/٣٠، هنا في قاعة المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠

— — — — —